

الجمعيات الأهلية لمكافحة الفساد ومعركة القوانين غير المطبقة

بدأت معركة مكافحة الفساد في القطاع العام وبعض القطاعات الخاصة منذ العام 2017، وهي مستمرة حتى اليوم عبر بعض المؤسسات الرسمية لاسيما المجلس النيابي الذي اقر تشريعات بقيت حبرا على ورق، وبعض الجمعيات الأهلية التي امتهنت التوعية على الفساد ومكافحته وسبل مواجهته

مجنون: التشريعات لا تكفي إذا بقيت بلا تطبيق

■ ما دور جمعيات المجتمع المدني المتخصصة في مكافحة الفساد، وما هي امكاناتها المتوفرة ومتابعة هذا العمل؟

□ دور هيئات المجتمع مكمّل لدور الدولة و/او الادارة عبر دعم عملها والتعاون معها في مجالات شتى. تخدم هذه الهيئات عملية مكافحة الفساد كناقذ ايجابي ومحفز ومناصر للمصالح غير الممثلة، او تلك التي يتم تمثيلها بشكل يتناقض واهميتها او حجمها من خلال اصدار الابحاث والتقارير والمطالعات المتعلقة بهذه المصالح ويعمل السلطات والادارات العامة. تساعد هذه الهيئات كمجموعات مراقبة وكاشفي فساد، ومجموعات ضغط على الدولة واجهزتها، في الدفع بها الى احترام وتطبيق حكم القانون الذي يجب ان يكون موائما للمعايير الدولية العصرية والممارسات الفضلى في الدول الاخرى. فهذه الهيئات تعمل وتحرض على ان يتم احترام مصالح الشعب الذي تعمل الادارة على الحفاظ عليها واعتبارها الموجه الاساسي لعملها، على ان يتم تطبيقها من قبل الدولة واجهزتها بشكل كامل من دون اي تقصير او مواربة او استغلال لأي من النصوص القانونية ذات الصلة. فاذا وقع ذلك، تتعاون الهيئات مع الاجهزة المعنية عبر لفت نظرها الى الخروقات والتعديلات التي يجب

معالجتها، بالاضافة الى تقديم الخبرات اللازمة كلما دعت الحاجة. اما في حال لم تكن القوانين في الاساس مؤتلفة مع المعايير الدولية او لا تحافظ على مقدرات المجتمع، فتعمل الهيئات على تقديم واقتراح الحلول القانونية اللازمة لضمان ذلك، كتقديم اقتراح لتعديل قانون مثلا.

■ هل لهذه الجمعيات معايير او مراجع تختلف عن معايير السلطات الرسمية ومراجعتها؟

□ لا يمكن ان يكون عمل هذه الهيئات الا ضمن اطار المعايير ذاتها التي تحكم عمل الدول واداراتها. على هذه الهيئات ان تضمن الشفافية، النزاهة، الصدق، الاحترافية المهنية، المساواة والمحاسبة في عملها وبين العاملين لديها، وذلك عبر اعتماد سياسات واضحة ومتاحة للعموم تظهر صدقيتها وجدديتها في تنفيذها لمهامها وعملها. لكي يتسنى لهذه الهيئات ضمان تطبيق القوانين والانظمة المرعية الاجراء من الجهات المختصة، عليها ان تكون ملمة بالمنظومة التشريعية والاجرائية التي تحكم وتنظم عمل الدولة واداراتها، بهدف الوقوف على مدى مواءمة القوانين مع المعايير الدولية العصرية والممارسات الفضلى في الدول الاخرى. لتحقيق ذلك، يجب ان تملك هذه الهيئات المعلومات

يسلم الجميع بأن مكافحة الفساد تتطلب تفعيل وتزخيم سبل المواجهة، لاسيما لجهة اقرار وتطبيق التشريعات المرتبطة بمكافحته، بحيث ان المواطن لم يلمس من كل القوانين التي تم اقرارها في مجلس النواب اي خطوة تنفيذية، لذلك تنشط الجمعيات الاهلية في ملاحقة تطبيقها.

في هذين اللقاءين مع رئيس الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لا فساد) الدكتور مصباح مجذوب ورئيسة جمعية "مدراء مؤهلون لمكافحة الفساد" الدكتورة جينا الشماس استعراض دور الجمعيات الاهلية في مكافحة الفساد وامكاناتها وادواتها لتحقيق اهدافها وخططها العامة.

اللازمة للمراقبة مما يساعدها على اتخاذ الخطوات اللازمة بشكل يتناسب مع حجم او نوعية المشاكل التي يمكن ان تعترض عملها في اثناء المراقبة.

■ ما موقفكم من التشريعات التي صدرت حتى الان، هل هي كافية ام في حاجة الى تطوير او تغيير واين؟

□ لا يمكن الجزم بمدى كفاية تشريع معين من دون تطبيقه. جميع القوانين التي صدرت حتى الان، التي لها علاقة بشكل مباشر او غير مباشر بمكافحة الفساد، لم يتم تطبيقها. فقانون مكافحة الفساد في القطاع العام وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تم اقراره، وعلى الرغم من نصه على تشكيل الهيئة خلال ثلاثة اشهر من نشر القانون في الجريدة الرسمية، الا اننا وبعد حوالي سنة من تاريخ النشر لم يتم انشاء الهيئة بعد. هذا ما يؤثر على معظم المنظومة التشريعية المتصلة بمكافحة الفساد، اذ ان عددا من القوانين يرتبط تطبيقها بوجود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وهي:

- قانون الحق في الوصول الى المعلومات.
- قانون حماية كاشفي الفساد.
- قانون دعم الشفافية في قطاع البترول.

- قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الاثراء غير المشروع.
- قانون استرداد الاموال المتأتية من الفساد.

كذلك تنفيذ احكام الفصل الاول من قانون انشاء الهيئة الذي يحدد بعض الاحكام المتعلقة بجرائم الفساد في القطاع العام.

■ اي وسائل تستخدمون لكشف الفساد ومكافحته، ومن هي الجهات التي تتعاونون معها داخليا وخارجيا؟

□ لدينا المركز اللبناني لحماية ضحايا الفساد، وهو مرتبط بشبكة دولية تتمثل بمركز مشابه لاكثر من خمسين دولة في العالم، وتحت مظلة منظمة الشفافية الدولية. يستقبل المركز العديد من الاتصالات من المتضررين من الفساد في الادارة، ويقدم لهم النص القانوني من خلال ارشادهم الى الخطوات التي يمكن ان يتخذوها. لمكافحة الفساد تعمل الجمعية ايضا على تقديم الابحاث القانونية المقارنة، بالاضافة الى مشاركتها مع صانعي القرار وعرض التوصيات اللازمة لدمجها ضمن القوانين ومشاريع القوانين والتعديلات والمراسيم وتعديلاتها ومشاريعها والقرارات، وذلك لمواءمة المنظومة القانونية مع المعايير الدولية التي هي في صلب التزامات الدولة اللبنانية الدولية، كاتفاق الامم المتحدة لمكافحة الفساد. كما تقوم الجمعية بالعمل على نشر المعرفة ازاء المنظومة القانونية الحالية وكيفية اصلاحها ومواءمتها مع المعايير الدولية وعبر تقديم الحلول، كذلك بناء قدرات المجموعات الشابة على المواضيع ذات الصلة.

الشماس: قدمنا ادلة صارخة ضد بعض الفاسدين

■ ما هي وسائل الجمعيات الاهلية في كشف الفساد ومكافحته، وما هي امكاناتها المتوفرة لمتابعة هذا العمل؟

□ تعتمد جمعية "مدراء مؤهلون لمكافحة الفساد" على المبادئ العشرة لمكافحة الفساد الصادرة عن المعهد الاميركي لمكافحة الفساد،

كأطار عمل لتحقيق هدفها الاساسي وهو خفض نسبة مخاطر الفساد. ان الاسلوب الذي نستخدمه في عملنا يرتكز على مبادئ ومعايير مهنية تساعدنا عند تطبيقها في تحقيق نتائج غير مسبوقه في لبنان وفي فترات قصيرة جدا بسبب تنظيم العمل المهني وفعاليتها. في



رئيس الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (لا فساد) الدكتور مصباح مجذوب.

□ من اهم النتائج التي حققناها بالتعاون مع وزارة العدل، العمل على تضمين المرسوم التطبيقي لقانون الحق في الوصول الى المعلومات عددا من الاحكام المهمة التي تتواءم مع التزامات الدولة اللبنانية الدولية. كما تعمل الجمعية حاليا مع عدد من الجهات على تطوير عدد من التشريعات ومشاريع القوانين. علما اننا استطعنا مع شركائنا، عبر القيام بحملة اعلامية والتواصل مع مجلس القضاء الاعلى، الدفع في اتجاه الدعوة لانتخاب القاضيين الاعضاء في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. الجمعية تعمل حاليا مع جهات عدة على تطوير عدد من التشريعات ومشاريع القوانين.

كل قوانين مكافحة الفساد لم يتم تطبيقها حتى الان

كما تعمل الجمعية مع العديد من المنظمات المحلية والدولية.

■ ما هي النتائج التي حققتوها في هذا المجال والصعوبات التي واجهتكم؟

الجمعية، لا تعتبر مكافحة الفساد هوية، بل مهنة يجب مقاربتها باختصاص واحتراف.

■ هل تعتبرون ان التشريعات التي صدرت حتى الان كافية وماذا ينقص بعد؟ هل تحتاج الى تطوير او تغيير؟

وفقاً لإتفاقية حقوق الطفل والقانون اللبناني 422/2002

أنا طفل/ طفلة تحت 18 سنة

من حقّي يتأمّن مصلحتي الفضلى

**وكون محمي/محمية من كلّ أنواع العنف والاستغلال والإساءة
وين ما كان حتى بالمراكز الأمنيّة**



أنا موجود حدكم،
لتأمين سلامتكم
وحمايتكم، طيلة
فترة وجودكم
في مراكز الأمن
العام اللبناني



من حقّي إنني
شارك وأعطي
رأيي بكل الأمور
بتخصني وبتتعلق
بأمني
وسلامتي



من حقّي الحصول على
التمثيل القانوني
ومساعدة
اختصاصيين/ات
ومندوبين/ات
اجتماعيين/ات والتواصل
مع عائلتي في حال تمّ
التحقيق معي من قبل
عناصر الأمن العام



في حال
تعرّضتوا لأي سوء
معاملة داخل مراكز
الأمن العام،
فيكن، إنتوا أو أي
شخص راشد،
تتصلوا على
الرقم 1717

من حقّي ما إنعرض
للتمييز بغض النظر
عن جنسي أو حاجاتي
أو معتقداتي أو
جنسيّتي أو وضعي
المادي



رئيسة جمعية "مدراء مؤهلون لمكافحة الفساد" الدكتورة جينا الشماس.

□ لم تصدر اي تشريعات كاملة في لبنان من دون ثغر بما يخص مكافحة الفساد. لكن التشريعات لا تطبق اصلا في غياب تام للرقابة والمساءلة. ما نحتاجه في لبنان هو اجراءات تعتمد على ما هو موجود من قوانين، وما هو موجود في معاهدة الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي التزمها لبنان منذ سنة 2009 من دون ان تحرك الدولة ساكنا لتطبيقها. الجمعيات المحلية لم تنشط للتوعية حيال اهميتها، كما ان فريق عمل الامم المتحدة لم يجتهد في هذا الاطار، على الرغم من وجوده مع فريق عمل وزارة التنمية الادارية. اكثر من عشر سنوات مرت على توقيع الاتفاق من دون ان يكون له اي وقع يغير في الاحوال في لبنان. يفتخر المعنيون بما يحققونه على الورق فقط.

■ من هي الجهات التي تتعاونون معها داخليا وخارجيا من اجل تنفيذ مهمتكم؟ □ نتعامل مع جميع القطاعات الخاصة والمؤسسات العامة اللبنانية التي تود ادارتها العمل الجدي لتطبيق سبل الوقاية من الفساد باسلوب علمي ومهني، ونقدم لها فرصة المعرفة والتخصص في هذا المجال والمساعدة الفنية حيث وجب. نتابع التطورات حيال امكان تطبيق المبادئ العشرة لمكافحة الفساد الصادرة عن المعهد الاميريكي على الحالة اللبنانية وفقا لجميع القوانين المتاحة لنا، ان في الداخل او الخارج. كما نراقب امكانات الاستفادة لتأمين المصالح اللبنانية في هذا المجال والسيادة والمواطنة عندما نعتد اي نص اجنبي في القوانين الدولية او غيرها.

■ ماذا حققتم من نتائج في هذا المجال وما الصعوبات التي واجهتكم، وهل تعتبرون ان هناك تقصيرا منكم؟ □ بدأنا العمل في مجال مكافحة الفساد منذ العام 1996 وانجزنا مع فريق عمل "شركة استشارة الغد" دراسات قيمة كان لمضمونها اثر مهم. في موضوع الدواء، اعتمدت لجنة الصحة على دراستين عن صناعة الدواء في لبنان واستيراد الدواء

□ تجاوب معنا كل من تقربنا منه وكان جديا في مكافحة الفساد. في برنامج الوقاية من الفساد، تجاوبت قيادة الجيش اللبناني ونقوم بتنفيذ البرنامج عبر كلية فؤاد شهاب للقيادة والاركان. كما تجاوبت معنا وزارة العدل في ما يخص برنامج الوقاية من الفساد عبر الجسم القضائي. اما في برنامج الاسترداد، فقمنا بتجميع ادلة صارخة ضد بعض الفاسدين في ملف مصرف لبنان، ونتعاون داخليا وخارجيا من اجل احقاق العدالة واسترداد الاموال المنهوبة. كذلك حضرنا جزءا كبيرا من الادلة في ما يخص شركة سوليدير لما هو منهب من اموال واملاك عامة وخاصة، ناهيك بسوء استخدام السلطة في الحصول على معظمها. نراقب وزارة المال التي تعيش ضغطا هائلا بسبب زيادة الفساد عادة. كما ندعم الطعن المقدم امام مجلس شوري الدولة في قرار وزير المال رقم 893 لاعتماده مبدأ تعددية اسعار الصرف والسوق السوداء، وعدم وجود مستندات ثبوتية للعمليات المحاسبية، واحتمال مخالفة المعايير الدولية للمحاسبة رقم 21 و29. سنتابع نشاطاتنا السنوية وفق الخطة التي اعتمدها الجمعية.

فريق عمل الامم المتحدة لم يجتهد لتطبيق معاهدة مكافحة الفساد

الممنوع في الخارج، وكان ذلك بالتعاون مع النائب يومها الدكتور عاطف مجدلاي. لم يكن ذلك كافيا لصون البلد، لاسيما من كلفة تثبيت سعر الصرف وتضارب المصالح عند رجالات السلطة. اضطرت للبحث عن سند قوي لطريقة جديدة وفعالة في مكافحة الفساد من خلال المعهد الاميريكي لمكافحة الفساد. لذا نعمل ضمن ثلاثة برامج:

- الوقاية من الفساد.
- استعادة قوانا واصولنا من الفساد.
- اصلاح من اجل تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

■ ما مدى تجاوب المجتمع معكم، ومن هي الجهات المهتمة اكثر من غيرها؟